

مكونات المجلس للانخراط في دراسته المعمقة خلال الأجل المحدد بالقانون التنظيمي لقانون المالية.

فإن المجلس نجح إلى حد معقول خلال هذه الدورة من تسجيل حصيلة نوعية وغنية همت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، وكذا الانفتاح على محيط المجلس والتفاعل مع أسئلة وانتظارات المواطنين والمواطنات.

وارتباطا بالاختصاص التشريعي واصل مجلس المستشارين بمجرد إعادة تجديده هيكله خلال منتصف ولايته التشريعية، واصل ديناميته المعهودة في هذا المجال، فقد صادق المجلس خلال دورة أكتوبر 2018 على 47 نص قانوني، توزعت من حيث طبيعتها بين مشروع قانون تنظيمي واحد و20 مشروع قانون و23 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف و3 مقترحات قوانين همت جميعها مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما عقدت اللجان الدائمة 79 اجتمعا تشريعيًا، بما مجموعه 254 من ساعات العمل والتي تمخض عنها التعديل الجوهري لـ 9 مشاريع قوانين من أصل 23 من إجمالي النصوص المصادق عليها القابلة للتعديل، علما بأن مجموع التعديلات المقدمة من السيدات والسادة المستشارين بلغت 647 تعديلا حول مختلف النصوص التشريعية، منها 219 تعديلا فقط حول مشروع القانون المالي.

ولعل ما يميز حصيلة عمل هذه الدورة هو الحيز الهام الذي أخذه مسار الدراسة والمصادقة على مشروع القانون المالي وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية للمؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة، حيث استغرقت هذه العملية ما يفوق نصف الحيز الزمني لعمل اللجان الدائمة خلال الدورة كلها، إذ عقدت لهذا الغرض 43 اجتمعا بمجموع 172 ساعة عمل، وبعد المصادقة على مشروع القانون المالي باشر المجلس ولجانه الدائمة الدراسة المعمقة لمشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليه، ويمكن الإشارة لأهم مشاريع القوانين المصادق عليها كالتالي، وهذه أمثلة فقط:

مشروع القانون المتعلق بالخدمة العسكرية، مشروع القانون المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب، مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط، مشروع القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، مشروع قانون يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى قطاع الخاص، مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وتغيير القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية، مشروع قانون المتعلق بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية، هذه أمثلة.

أما مقترحات القوانين الموافق عليها فتعلقت بتعديل بعض مواد القانون الخاص بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكترى للمحلات المعدة

محضر الجلسة رقم 209

التاريخ: الثلاثاء 06 جادى الآخرة 1440هـ (12 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ست وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: إختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2018-2019.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي يجتزم مجلس المستشارين اليوم دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2018-2019 بحصيلة عمل متميزة همت مختلف واجهات العمل البرلماني.

وقبل استعراض حصيلة المجلس خلال هذه الدورة لا بد أن نستحضر المضامين القوية والرسائل الدالة التي حملها خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة، لاسيما وأن هذه الدورة، كما تتذكرون، حملت شعار المرحلة المرتكز على قاعدتي المسؤولية والعمل الجاد، فقد حث جلالة الملك ممثلي الأمة على التعبئة الشاملة والعمل الجماعي الجاد للمساهمة في الديناميات الإصلاحية التي تشهدها البلاد.

وفي هذا السياق أستأذنكم لتذكركم، لتذكير أنفسنا جميعا في الحقيقة، بوحدة من أقوى فقرات الخطاب الملكي السامي المشار إليه، إذ قال جلالته حفظه الله مخاطبا البرلمانيين، "إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة.

فالمغرب يجب أن يكون بلادا للفرص، لا بلادا للتهازين، وأي مواطن كيفما كان ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة من خيراته ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى وطنيين حقيقيين دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات". انتهى النطق الملكي السامي.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من أن الدورات البرلمانية لأكتوبر من كل سنة غالبا ما توسم بضغط القانون المالي، نظرا للتعبئة الاستثنائية التي يفرضها على جميع

الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، تفاعلا مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي وأكبتها، وفي هذا الصدد أجاب السيد رئيس الحكومة خلال 3 جلسات شهرية على 6 محاور تتعلق بأسئلة تهم السياسات العامة. وأجاب أعضاء الحكومة خلال 10 جلسات أسبوعية على 193 سؤال، من ضمنها 42 سؤالاً آتيا و151 سؤالاً عاديا.

كما تناولت الجلسات الشهرية محاور ذات أهمية قصوى تميزت براهنتها وارتباطها الوثيق بانتظارات المواطنين والمواطنات وانعكاساتها على معاشهم اليومي، وقد همت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى تناولت محوري السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي، تحديات تأهيل الرأس المال البشري، السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي.

الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتمكين قدرات القطاع الفلاحي، هذه محاور الجلسة الثانية.

فيما عالجت الجلسة الثالثة التي عقدناها قبل قليل محورين هما اللي تابعاها ولا داعي للتذكير بهم.

ولالإشارة فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2018، ما مجموعه 764 سؤالاً، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية خلال نفس الفترة ما مجموعه 730 سؤالاً، أجابت الحكومة على 259 سؤالاً منها فقط، أي بمعدل 36%.

وبالنسبة للجان الدائمة وفي انتظار تفاعل الحكومة معها، فقد توصلت خلال هذه الدورة بما مجموعه 10 طلبات لدراسة مواضيع تهم قضايا الساعة من مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، أغلبها لا يزال ننتظر من الحكومة جوابا عنها، علما بأن لجنة الداخلية هي الآن في المراحل النهائية لتنظيم مهمة استطلاعية يومي 21-22 فبراير المقبلين إلى الطريق الوطنية الرابطة بين مراكش وورزازات.

أما على مستوى تقييم السياسات العمومية فقد تمكن المجلس خلال هذه الدورة يوم أمس من مناقشة وتقييم السياسات العمومية المعتمدة من لدن 3 مرافق حيوية تقدم خدمات مهمة للمواطنين، وهي المراكز الجهوية للاستثمار وقطاعي الصحة والتعليم، وذلك بناء على خلاصات تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية التي اشتغلت على تقييمها انطلاقا من معايير ومؤشرات قابلة للقياس.

ومن جهة أخرى تم اختيار موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء كمحور جديد للتقييم خلال السنة الجارية، والذي سيوكل لمجموعة موضوعاتية مختصة التحضير لها، وسيتم انتخاب هيكلها في الأيام القليلة المقبلة.

وفي سياق آخر وتفعيلا لمقتضيات عدد من القوانين الخاصة بالمؤسسات الدستورية والوطنية، بادرت الرئاسة بتنسيق وتشاور مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس إلى إعلان إبداء اهتمام موجه للجمعيات الوطنية قصد تقديم مرشحيها للمجلس الوطني لحقوق

السكنى أو الاستعمال المهني، وقانون الالتزامات والعقود، والقانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

كما شهدت هذه الدورة مزيدا من النقاش العلمي الرصين والمستفيض حول مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وفي مؤشر يعكس روح التعاون والتفاعل الإيجابي بين الحكومة والمجلس، فقد صادق مجلس المستشارين بالإجماع على 42 نص تشريعي من أصل 47، مقابل 5 نصوص فقط تم التصويت عليها بالأغلبية، وهذا يؤكد أنه ليس هناك مشوشون في هذا المجلس.

وفي إطار الجهود الجماعية لمكونات المجلس الرامي إلى البت في مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء المجلس، فبالإضافة إلى المقترحات الثلاثة التي صودق عليها خلال هذه الدورة فقد تمكنت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من فتح حوار عميق مع الحكومة حول ثلاث مقترحات قوانين تتعلق بالعمل الجمعي والمسطرة الجنائية، ولا يزال الحوار جاريا للتوافق على مضامينها.

علاوة على ذلك، أود باسمكم جميعا أن نعرب عن اعتزازنا بقرار المحكمة الدستورية رقم 89/19 حول قانون التنظيم القضائي الذي أكد على غرار قرار المجلس الدستوري رقم 950/14 على الأحقية الدستورية لمجلس المستشارين في النظر والبت في صيغ جميع مواد النصوص التشريعية ومشمولاتها من التعديلات الواردة عليها بصرف النظر عن عدد القراءات المتتالية، وذلك بناء على الفهم القويم لقواعد التداول بين مجلسي البرلمان، وهذا جواب للمحكمة الدستورية على من سعى إلى مصادرة حق هذا المجلس الدستوري في البت النهائي.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، عمل السيدات والسادة المستشارين على مساءلة أعضاء الحكومة ومتابعة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام المواطنين والمواطنات في مختلف المجالات، بحيث عرفت هذه الدورة انعقاد 14 جلسة عمومية للمراقبة من أصل 32 جلسة عامة عقدها المجلس خلال هذه الدورة، وحظيت جلسات الأسئلة الشفهية بالحيز الوافر منها، وقد توزعت الجلسات العامة المخصصة لمراقبة العمل الحكومي كالتالي:

10 للأسئلة الشفهية الأسبوعية و3 جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة وجلسة عامة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017 مع عدد من القطاعات الحكومية ذات العلاقة بمواضيع تناولها تقرير المجلس المذكور تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور.

وعلى غرار السنوات الماضية فقد ظلت جلسات الأسئلة الشفهية محطة أسبوعية لمعالجة عدد من القضايا الآتية المهمة في مختلف المجالات

الأوروبي يوم الأربعاء 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية، وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاق الصيد البحري الذي تم التصويت عليه اليوم وقرأنا بشأنه بلاغا في مستهل الجلسة السابقة.

والأمر الذي برهن على إقرار بأهمية المقاربة الإستراتيجية التي ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبرهن على المكانة التي تحظى بها بلادنا اعتبارا لموقعها الجيو إستراتيجي في المنطقة، والاستقرار الذي تتمتع به والرؤية التنموية الواضحة التي تتوفر عليها بلادنا كمشريك لأوربا.

وهنا أود التنويه بالدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة في إطار التكامل مع الدبلوماسية الوطنية طبعاً، وعلى رأسهم مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة (المغرب الاتحاد الأوروبي)، إلى جانب باقي الفاعلين في منظومة الدبلوماسية الوطنية للدفاع عن مصالح بلادنا والتصدي لكل المناورات المعادية وإحباط كل الدسائس التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية والتشويش على مسار الشراكة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وعلى مستوى ندوة المصالحات الوطنية وتأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، فقد اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المعقد بالمملكة المغربية في هذه القاعة بالذات يومي 20 و21 سبتمبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة، منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وبمناسبة هذه الندوة تم تنظيم الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي، واتفقت الوفود المشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة على منح رئاستها لمجلس المستشارين واحتضان المغرب لمقر الشبكة بالنظر إلى الخبرة التي راكمتها بلادنا في مجال ضمان الأمن الغذائي ومنحه الأولوية لهذه المسألة وعنايته المبكرة بها.

أما بخصوص المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة فقد نظم البرلمان المغربي المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمه بلادنا يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة. وتجدد الإشارة إلى أن البرلمان المغربي مقبل خلال الشهرين المقبلين على

3 محطات هامة وهي:

أولاً، احتضان الدورة المقبلة لإتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمات المؤتمر الإسلامي؛

ثانياً، التحضير للدورة المقبلة للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية؛
ثالثاً، مواكبة التقرير حول تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي سيعرض للمناقشة

الإنسان في أفق اختيار 4 منهم للعضوية في المؤسسة المذكورة، وإن التشاور لا يزال مستمرا بخصوص مقاربة منهجية التعيين في باقي المؤسسات الوطنية.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال دورات أو لجان كل من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية لمنظمات حلف الشمال الأطلسي، والاتحاد البرلماني الإفريقي واللجنة البرلمانية المشتركة المغرب بالاتحاد الأوروبي، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، واللجنة التنفيذية ومؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية الاستشارية العاشرة للبرلمانيين والمنتدى السنوي لمنظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي، والبرلمان العربي، ومؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ (كوب 24)، والمنتدى البرلماني رفيع المستوى 5+5 لبلدان غرب المتوسط، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمؤتمر رفيع المستوى للقيادات العربية بجامعة الدول العربية، فضلا عن مهمات للبرلمان الأوروبي بكل من بروكسيل وستراسبورغ لمجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية في إطار مواكبة ملفي اتفاقية الفلاحة والصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي ومنتدى كرانس مونتانا.

كما كثف مجلس المستشارين علاقاته الدولية عبر استقبال عدد من الوفود والشخصيات البرلمانية والحكومية الوطنية والدولية، وبطبيعة الحال لا أريد أن أتفل على كاهلكم بذكر تفاصيل، لأن هناك تفاصيل أوفى عنها في التقرير الشامل الذي سينشر على موقع المجلس الإلكتروني.

ولعل ما ميز هذه الدورة 3 أحداث بارزة، ويتعلق الأمر ب:

1- تصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية؛

2- تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجلس الشيوخ والشورى والمجالس المائة في إفريقيا والعالم العربي الذي ترأسها بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة دولية هامة حول تجارب المصالحات الوطنية والعدالة الانتقالية، والتي جرى خلالها الإطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي التي عهد أشقاؤنا وأصدقاؤنا في هذه المنظمة لمجلس المستشارين رئاستها؛

3- تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة، الذي نظمه بلادنا بمدينة مراكش يومي 10-11 دجنبر 2018، من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة.

وفيا يخص الاتفاق الفلاحي فقد شهدت هذه الدورة تصويت البرلمان

وأيضاً من الواجب أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتها ومتابعتها وتفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس.

والشكر موصول كذلك، لختلاف وسائل الإعلام الوطنية والدولية التي تواكب بالموضوعية أنشطة ومبادرة المجلس ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام. أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

وقبل أن أعلن عن رفع الجلسة، أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة، لتلاوة نص البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لحريف، أمين المجلس:

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إليكم برقية مرفوعة إلى حضرة السدة العالية بالله، صاحب الجلالة الملك

محمد السادس نصره الله.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نعم سيدي أعزك الله،

بمناسبة اختتام أشغال دورة أكتوبر، للسنة التشريعية 2018-2019، يتشرف رئيس مجلس المستشارين، بعد تقديم ما يليق بالجناب الشريف، أعز الله أمره، من فروض الولاء والإخلاص، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين أن يرفع إلى السدة العالية بالله، أدام الله عزه ونصره، أسمى آيات التقدير المقرونة بخالص عبارات الولاء والوفاء.

لقد تميزت هذه الدورة يا مولاي، بحصيلة غنية همت مختلف مجالات العمل البرلماني، إذ عرفت التصويت على 44 مشروع قانون و3 مقترحات قوانين، كما شهدت تنظيم ثلاث جلسات عمومية خصصت لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

وجلسة عامة سنوية مرتبطة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول المرفق العمومي.

كما تناولت الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية قضايا راهنة تتعلق بانشغالات وتطلعات عموم المواطنين والمواطنات.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية شهدت هذه الدورة نشاطاً هاماً وحيوياً في سبيل الدفاع عن القضية الإستراتيجية والمصالح الحيوية لبلادنا، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية وإبراز الدور الريادي لبلادنا تحت الرعاية السامية لجلالتكم في العديد من المجالات المرتبطة بالتنمية المستدامة والتغيرات المناخية والهجرة والتعاون جنوب-جنوب وتحقيق السلم والأمن.

فقد استقبل مجلس المستشارين يا مولاي مجموعة من الوفود والشخصيات البرلمانية والحكومية البارزة، كما شارك في عدد من المؤتمرات الإقليمية والدولية واحتضن تظاهرات دولية كبرى، كالتدويع الدولية تحت

والتصويت في الجلسة العامة للجمعية خلال دورة ابريل المقبلة، وذلك من خلال مواصلة اليقظة والتعبئة بغرض حشد الدعم من أجل التصويت الإيجابي.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

تماشياً مع إستراتيجية المجلس الرامية إلى احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، واصل المجلس خلال هذه الدورة مجهوده لتفعيل هذه الإستراتيجية، وهكذا نظم المجلس النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة لهذا الملتقى، وقد قرر مكتب المجلس الاشتغال على برنامج تنظيم ندوات موضوعاتية جهوية في الجهات الإثنى عشر.

الموعد الثاني هو يوم دراسي حول حرية الجمعيات والتجمعات بمناسبة الذكرى الستون لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نوفمبر 1958 كما وقع تغييرها وتتميمها وبالتزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى السبعون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثالثاً، يوم دراسي حول موضوع الديمقراطية وأسئلة الوساطة بغرض الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينها وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات من أجل تسريع وثيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد استقبل خلال هذه الدورة 2676 زائراً.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

هذه الخطوط العريضة فقط حصيلة متعددة وموثقة في أدق تفاصيلها، ضمن تقرير كما قلت سينشر للعموم على الموقع الإلكتروني للمجلس. في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين.

أولاً، زملائي أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي أكثر بأداء المجلس ليقوم بوظائفه الكاملة في المجالات التي حددها له الدستور.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أؤوه بكافة السيدات والسادة المستشارين، وبكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم المؤسسة التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الإستراتيجية.

إن مجلس المستشارين وإذ يستشعر أهمية اللحظة الوطنية الراهنة يبقى حريصا على الانخراط الفاعل والمسؤول في مواكبة وتفعيل كل التوجيهات التأطيرية السديدة المتضمنة في الرسائل والخطب المولوية السامية لجلالتكم من منطلق الوظائف والأدوار التي أوكلها إليه دستور المملكة في كل القضايا، سواء تلك التي تهم الجانب الاجتماعي ذات الصبغة الاستيعابية كالترية والتكوين والتشغيل والسكن والصحة وقضايا الشباب والنساء والحماية الاجتماعية أو القضايا ذات البعد الإستراتيجي الشامل والمندمج كمشروع بلورة النموذج التنموي الجديد.

حفظكم الله يا مولاي، بما حفظ به الذكر الحكيم، وأدام على جلالتكم نعم الصحة والعافية وحقق في عهد جلالتكم ما ترجونه لمملكتم السعيدة وشعبكم الوفي من تقدم ورفق وازدهار، وأقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير الجليل مولاي الحسن وشقيقته الأميرة الجليلة لالة خديجة، وصنوكم السعيد الأمير الجليل مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديمكم الوفي: عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

حرر بالرباط، الثلاثاء 6 جادى الثانية 1440 هجرية الموافق ل 12 فبراير 2019.

السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم أريد باسم زميلاتي وزملائي المستشارين أن أتوجه لكم شخصيا وللسادة الوزراء بجزيل الشكر على حضوركم معنا في جلسة اختتام الدورة.

الشكر موصول كذلك للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

تجارب المصالحة الوطنية بتنسيق مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس الماثلة في إفريقيا والعالم العربي الذي يترأسها خديمكم الوفي.

وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهي الندوة التي كانت مناسبة لإبراز التجربة المغربية المتفردة في مجال العدالة الانتقالية تحت رعاية جلالتكم، والتي كان من ضمن نتائجها الإطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، والمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة الذي نظمه البرلمان المغربي بتعاون مع الإتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة الذي احتضنته مدينة مراكش يوم 10 و 11 دجنبر 2018، من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة منظمة ومنظمة.

كما تميزت هذه الدورة يا مولاي بتصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية، حيث لعب البرلمانيون المغاربة إلى جانب باقي الفاعلين في المنظومة الدبلوماسية الوطنية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة دورا هاما في الدفاع عن مصالح بلادنا والتصدي لكل المناورات المعادية واحباط كل الدسائس التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية الشريفة والتشويش على مسار الشراكة الإستراتيجية القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

أما على مستوى افتتاح المجلس على محيطه، واستمرارا لاستراتيجية احتضان الحوار العمومي والنقاش المجتمعي الذي نهجه المجلس، فقد نظمنا تحت الرعاية السامية لجلالتكم للنسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات والذي تميز بالرسالة الملكية السامية لجلالتكم الموجهة للمشاركين والمشاركات في فعاليات الملتقى، وشكلت حقيقة خارطة طريق لمواصلة تتبع مسار تفعيل ورش الجهوية المتقدمة كورش محيكل واستراتيجي يراه جلالتكم.

إن المجلس يستعد لتنظيم المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية في موضوع "الحماية الاجتماعية بالمغرب، الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم"، وهو بهذه المناسبة يعبر عن اعتزازه القوي بالرعاية المولوية التي تولونها لهذا المنتدى.